

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

١- اذ كان يتكلم في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه .

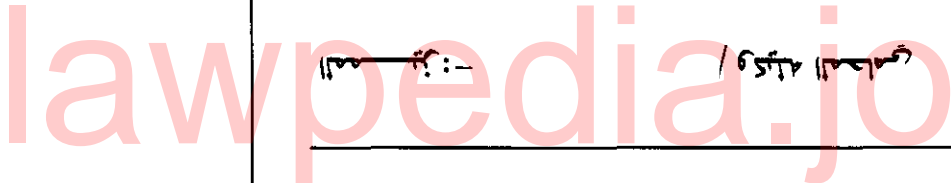
٢- اذ كان يتكلم في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

١- اذ كان يتكلم في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .



٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

١- اذ كان يتكلم في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه ، والامام في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .

٠ اذ كان يتكلم في اول ايامه .



نظرت محكمة أمن الدولة القضبية وبعد استكمالها إجراءات التفاوضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١ قراراً في القضية رقم (٢٠٠٩/٧٦٥) وهو المشار إليه في مقدمة هذا القرار .

لم يرضَ المتهم في القرار المشار إليه فطعن فيه بهذا التمييز .

#### وعن أسباب التمييز :-

١- من حيث الواقعة الجرمية :-  
نجد أن الواقعة الجرمية التي اعتنتها محكمة أمن الدولة قد جاءت مستمدة من بينات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة منها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً مشيرة بقرارها للبيانات التي استندت إليها في تكوين قناعتها وأوردت بقرارها بعض مقتطفات منها ومن ضمنها اعتراف المتهم لدى المحقق، والذي ثبت لها أنه أدلى به بطوعه واختياره بالإضافة لضبط الأوراق النقدية المقلدة .

وحيث أن البيئة التي استندت إليها محكمة أمن الدولة بقرارها كافية لتكوين قناعتها وفقاً لقاعدة أن الحكم وجدان الحاكم وان القاضي في الأمور الجزائية يحكم وفق قناعته الشخصية .

وعليه فإن الطعن من هذه الجهة يتوجب رده .

#### ٢- من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد ان حيازة المتهم على أوراق نقدية أردنية وأمريكية مقلدة بطريقة النسخ تحمل الناس العاديين على الانخداع بها من فئات مختلفة وعلمه بأمرها وبحثه عن مشتر لها باتصاله بأحد الأشخاص لهذه الغاية وتسويق هذه الأوراق وإلقاء القبض عليه قبل تسويقها وضبط الأوراق النقدية المقلدة بحوزته تشكل جميع أركان وعناصر جناية الشروع بتداول أوراق بتكوت مقلدة مع العلم بأمرها وفقاً لأحكام المسادتين (٢٤١ و ٢/٦٨) من قانون العقوبات .

